

إرساء علاقات ممتدة وإيجابية بين موظفي الشركة «الوطني للاستثمار» أقامت حفل «قريش» لموظفيها



جانب من حفل القريش لموظفي شركة الوطني

القيمة والاحتفال بالإجواء الرمضانية، شارك الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار فيصل الحمد في هذه المناسبة وبحضور كبار قيادات شركة الوطني للاستثمار، وتمنى لجميع موظفي الشركة وأسرة وشركائهم الجدير بالذكر أن شركة الوطني للاستثمار تنظم وتنفذ برامج اجتماعية وثقافية تساهم في تعزيز المنافع لصالح الموظفين والمجتمع على حد سواء، فضلاً عن سعيها دوماً لإرساء علاقات ممتدة وإيجابية بين جميع أفراد الشركة بمختلف فروعها.

وترفيهية على الحفل الذي استمتع خلاله جميع الموظفين وتبادلوا خلاله التهئة، وإسماء وأنه تضمن أيضاً مسابقات وتوزيع هدايا وجوائز قيمة، وإحياء للتراث الكويتي، كما استمتع الموظفون وللتعبير عن أهمية المبادرات

احتفالاً بقدوم شهر رمضان المبارك، أقامت شركة الوطني للاستثمار، الرائدة في إدارة الاستثمار بالمنطقة، حفل «القريش» لموظفي الشركة، تعبيراً عن روح التقاليد المتوارثة والقيم الأسرية للمجتمع الكويتي من جهة، وتقدير الشركة لموظفيها الأوفياء وقوة الترابط بينهم من جهة أخرى.

وانطلاقاً من إيمانها الراسخ بأن المجتمع يأتي أولاً، تواصل شركة الوطني للاستثمار وريادتها في تجسيد هذه المبادئ المتأصلة في ثقافتها، والقائمة على احترام وتكريم موظفيها من خلال اغتنام فرصة أو مناسبة اجتماعية من هذا النوع والاحتفال بهم.

ونجحت ادارات الشركة في تنظيم هذا التقليد المتعارف عليه قبيل قدوم شهر رمضان الكريم، وذلك من خلال إضفاء أجواء مسلية

الجمعية العمومية أقرت البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة عن العام الماضي المنصور: «العقارية القابضة» حافظت على استقرارها المالي في 2017



طارق المنصور

أقرت الجمعية العمومية العادية للشركة الكويتية العقارية القابضة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغ 83.5% الميزانية العامة للشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مجلس الإدارة ومراقب الحسابات للعام الماضي 2017.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة طارق المنصور أن العام المنتهي كان عام تحدي كبير، حيث شهد خليط من الأحداث والتداعيات، بعضها إيجابي، والبعض الآخر سلبي على المستوى الاقتصادي في الكويت إلا أن الشركة حافظت على استقرارها المالي ونجحت بالمحافظة على استثماراتها وعملياتها بإداء متزن وجيد.

وذكر إنه بالرغم من التحديات فقد بلغت حقوق المساهمين 11,809,293 دينار كويتي مقارنة مع 9,786,055 دينار كويتي للعام 2016 بزيادة مقدارها 2,023,238 دينار كويتي بنسبة 21% وبلغت إجمالي الموجودات 37,103,334 دينار كويتي مقارنة مع 34,745,071 دينار كويتي للعام 2016 بزيادة مقدارها 2,358,263 دينار كويتي بنسبة زيادة مقدارها 7%

واستمراراً لسياسة التحفظ قامت الشركة بتجنيد مخصصات مالية تبلغ 864,085 دينار كويتي للعام الماضي.

وتعمل الشركة أيضاً جاهدة على تقليل المخاطر وخفض النفقات وتنمية الفرص الاستثمارية التي تحت مظلتها وشركائها التابعة سواء داخل أو خارج الكويت.

وفي رده على سؤال اعتبر أن الاقتصاد الكويتي لا يزال عرضة للتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة

إعتماد الكويت الكلي على إيرادات النفط كمصدر وحيد بمخاطر عالية نتيجة تحركات الأسواق العالمية في الأسعار وهو ما ينعكس على القطاع الخاص. وأضاف المنصور: «كلنا أمل وتفاؤل للمستقبل بأن تعي الحكومة دورها بشأن تخفيف الإقتصاد وإعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص تنفيذاً لوعودها وإجراء إصلاحات حقيقية جادهيضمن أولوية للإنفاق الرأسماليويعمل على توليد فرص استثمارية أوسع».

«القرين» تشتري 152 ألف سهم في «نايسكو»



الاشراء تم بسعر متوسط بلغ 750 فلساً للسهم الواحد

ديتار تقريباً وتمتلك «القرين» الحصة الأكبر في رأسمال «نايسكو» بنسبة 51.48%، تليها حصة شركة مجموعة أفتان الدولية القابضة وآخرين بنحو 12.83%، ثم حصة حبيب حسن جوهر حبات بواقع 8.82%.

ويبلغ رأسمال «نايسكو» 10 ملايين دينار، موزعاً على 100 مليون سهم، بقيمة اسمية تبلغ 100 فلس للسهم الواحد.

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية (نايسكو) عن قيام شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية بشراء 151.9 ألف سهم من أسهم «نايسكو» خلال تعاملات أول أمس الاثنين.

وقالت «نايسكو» في بيان للورصة الكويتية أمس الثلاثاء، إن «القرين» قامت بشراء للأسهم الموضحة بمتوسط سعر بلغ 750 فلس للسهم الواحد، ما يعني أن قيمة الشراء تبلغ 114 ألف

الاقتراض الحكومي البريطاني يتراجع لأقل مستوى منذ 2008



عملة الفنته الأسترليني

وفيما يتعلق باقتراض الحكومة البريطانية في العام المالي 2017-2018 فتراجع بمقدار 5.7 مليار إسترليني عند 40.5 مليار جنيه إسترليني، وهو أقل مستوى منذ العام المالي المنتهي في مارس 2007.

أما على مستوى صافي ديون القطاع العام البريطاني الذي يستتني بنوك القطاع العام إلى الناتج الإجمالي المحلي فقللت 85.4% بنهاية مارس 2018. وبحلول الساعة 9:45 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع الجنيه الإسترليني أمام الدولار بنحو 0.2% إلى 1.3459 دولار.

بدأت المملكة المتحدة عاماً مالياً جديداً بمعدل اقتراض منخفض عند أدنى مستوى منذ 2008، وبأكبر من توقعات المحللين.

وكشفت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة، اليوم الثلاثاء، أن معدل اقتراض القطاع العام في أبريل الماضي انخفض بمقدار 1.6 مليار جنيه إسترليني إلى 7.8 مليار جنيه إسترليني، وهو أدنى مستوى منذ 2008.

وكانت توقعات المحللين قد أشارت إلى أن معدل اقتراض القطاع العام في بريطانيا سيتراجع إلى 8.6 مليار جنيه إسترليني.

الأسهم الأوروبية ترتفع لأعلى مستوى منذ فبراير خلال التعاملات

الفرنسي مسجلاً 5636.6 نقطة. وخلال تلك الفترة صعد اليورو أمام الدولار بنحو 0.2% إلى 1.1812 دولار.

وكانت تقارير صحفية أفادت أمس بأن الصين تعزز خفض الجمارك على واردات السيارات إلى 15% بدلاً من 25%. وخلال تلك الفترة صعد سهم شركة «دايملر» بنحو 1% إلى 68.08 يورو، فيما صعد سهم شركة «بي.إم.ديلو» بنسبة 1.5%.

ارتفعت مؤشرات الأسهم الأوروبية وأعلى مستوى منذ بداية فبراير خلال تعاملات أمس الثلاثاء، بدعم أسهم قطاعات السيارات والبنوك.

وبحلول الساعة 8:35 صباحاً بتوقيت جرينتش، ارتفع مؤشر «ستوكس 600» بنحو 0.1% إلى 396.3 نقطة، كما زاد مؤشر «فوتسي» البريطاني عند 7879.6 نقطة، بنسبة ارتفاع 0.3%. أما مؤشر «داكس» الألماني فصعد بنحو 0.07% عند 13086.5 نقطة، فيما استقر مؤشر «كاك»

عملة إلكترونية من حيث القيمة السوقية «أي.أو.إس» بنسبة 5.7% إلى 12.83 دولار للبرميل. وأضاف «شيلر» أنه لا يوجد أحد خارج أقسام علوم الكمبيوتر يستطيع أن يفسر كيفية عمل العملات الإلكترونية، مشيراً إلى أن هذا اللغز يخلق حالة من التردد يمنح العملات الجديدة سحراً.

وعلى مستوى القيمة السوقية الإجمالية للعملات الإلكترونية فتبلغ الآن 375 مليار دولار، مقابل 390 مليار دولار أمس. وتعد تصريحات «شيلر» قريبة من نقد مشابه تواجه العملات الإلكترونية على مدار أشهر عديدة، أفقدتها مكاسبها الكبيرة التي سجلتها في العام الماضي، حينما ارتفعت قيمتها السوقية إلى مستوى 829 مليار دولار.



عملة بيتكوين

فانخفضت إلى 1169.4 دولار بنحو 6.6%، فيما هبطت خامس أكبر

التاريخ. أما عملة «بيتكوين كاش»

الدولار يتراجع مع انحسار مكاسب عائد السندات

الماضي من صعود عائد سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات لأعلى مستوى منذ 2011.

كما وسعت الورقة الخضراء مكاسبها أمس عند أعلى مستوى في 5 أشهر، بدعم هدد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بإعلان واشنطن تعطيل العمل في نظام التعريفات الجمركية.

لكن بدأت سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات في تقليص تلك المكاسب حيث تراجعت أدنى مستوى 3.1% الذي سجلته في الأسبوع الماضي، وسجلت خلال تلك الفترة 3.07%.

أما العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل عامين فارتفع عند 2.59%، كما صعد العائد على السندات لأجل 30 عام إلى 3.21%.

انخفض الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية خلال تعاملات أمس الثلاثاء، مع تراجع المكاسب التي حققتها عوائد السندات في الولايات المتحدة.

وبحلول الساعة 9:20 صباحاً بتوقيت جرينتش هبط الدولار أمام اليورو بنحو 0.2% إلى 1.1812 دولار، فيما استقر أمام الين عند 110.99 ين.

وتراجعت العملة الأمريكية أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 0.3% عند 1.3469 دولار، فيما انخفضت أمام الفرنك السويسري بنحو 0.1% عند 0.9962 فرنك.

أما مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة أمام 6 عملات رئيسية فتراجع بنحو 0.3% إلى 93.357 دولار. وكان الدولار الأمريكي استفاد في الفترة



تراجع الدولار

«نيكي» يتراجع من أعلى مستوى خلال 4 أشهر بفعل قطاع المالية



بورصة اليابان

عند 1809 نقطة. وبحلول الساعة 8:25 صباحاً بتوقيت جرينتش، صعد الين أمام الدولار بنحو 0.08% إلى 110.96 ين.

وتراجع قطاع شركات التأمين اليابانية بنسبة 4% في الأسبوع الجاري، وذلك مع تراجع عائد سندات الخزنة الأمريكية من أعلى مستوى في 7 سنوات.

وخلال تلك الفترة سجل العائد على سندات الخزنة الأمريكية لأجل 10 سنوات مستوى 3.076% بعد أن صعد أعلى مستوى 3.1% في الأسبوع الماضي. أما قطاع البنوك في بورصة طوكيو فانخفض بنسبة 0.3%.

انخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تعاملات أمس الثلاثاء، وتراجع مؤشر «نيكي» من أعلى مستوى به أشهر بفعل قطاع

المالية. وفي ختام التداولات تراجع مؤشر «نيكي» بنحو 0.2% إلى 22960.3 نقطة.

وكان المؤشر صعد أعلى مستوى 23 ألف نقطة أمس مع هدوء المشاكل التجارية بين الصين والولايات المتحدة، حيث قررت الثانية تعليق التعريفات الجمركية على واردات الأولى تمهيداً للحل التجاري بين أكبر اقتصادين في العالم.

فيما هبط مؤشر «توبكس» بنسبة 0.2%

إيران تخفض قيمة الريال للمرة الأولى منذ شن حملة على سوق الصرف الحرة

الاقتصاد جراء العقوبات التي يهدد ترامب بفرضها. لكن في الوقت ذاته، ليس لدى السلطات أي أمل في منع هبوط حاد في قيمة الريال قد يتسبب في قفزة في معدلات التضخم. ويرجع ارتفاع أسعار المستهلكين إلى أسباب من بينها الاحتجاجات العامة التي أخطرت من بينها كاتون الثاني بعدما لقي ما لا يقل عن 25 شخصاً مصرعهم.

وأبلغ سكان في طهران ورويتز بأن تداول الريال بأسعار تختلف عن السعر الرسمي توقف إلى حد كبير بسبب خطر الاعتقال. لكن الإيرانيين الراغبين في تنفيذ معاملات تجارية أو السفر إلى الخارج ما زالوا ينفذون بعض الصفقات بسبب عدم قدرتهم على الحصول على ما يكفيهم من الدولارات عبر القنوات الرسمية. ووفقاً لصحيفة فايننشال تريبيون اليومية الإيرانية، فإن المدعي العام الإيراني عباس جعفري دولت آبادي قال في منتصف

سقوط حر للعملة من جديد. وذكرت صحيفة فايننشال تريبيون أن البنك المركزي حدد سعر الصرف عند 42 ألفاً و500 ريالاً للدولار يوم الاثنين وعند 42 ألفاً و600 ريالاً يوم الثلاثاء وفقاً لموقعه الإلكتروني. ولجح محافظ البنك المركزي الإيراني ولي الله سيف إلى احتمال حدوث انخفاضات أخرى، قائلاً إن الريال قد يتحرك بما يصل إلى خمسة أو ستة بالمئة خلال السنة المالية التي تنتهي في 20 مارس آذار 2019.

ونُقل عن سيف قوله خلال اجتماع للرؤساء التنفيذيين للبنوك أن البنك المركزي سيحدد أسعار صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التضخم في إيران، والذي يزيد قليلاً عن ثمانية بالمئة في الوقت الحالي. ويسامحها بانخفاض الريال، قد تصبح إيران قادرة على إعطاء دفعة لقطاع التصدير وتيسير جذب تدفقات بالعملية الصعبة إلى البلاد لتلديد جزءاً من الأضرار التي ستقع على

خفضت إيران رسمياً قيمة عملتها المحلية الريال مقابل الدولار للمرة الأولى منذ أن بدأت مساع للفضاء على السوق الحرة للعملة الشهر الماضي، وذلك في إشارة على أنها ستسمح ببعض المرونة في أسعار الصرف في ظل التوحيح بعقوبات أمريكية.

وعم هبوط الريال إلى مستويات قياسية قبل قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، قالت طهران في أوائل أبريل نيسان إنها تعمل على توحيد سعر الصرف في السوقين الرسمية والحرة عند 42 ألف ريال للدولار.

وهددت السلطات أي شخص يتداول الريال بأسعار صرف أخرى بالاعتقال، وأرسلت الشرطة لمراقبة مكاتب الصرافة في المدن الكبرى. لكن هذا الأسبوع بدأ البنك المركزي في ترتيب خفض شديد البطء في قيمة الريال، مما يوحي أنه سيركز العملة تتحرك تدريجياً وفقاً للعرض والطلب، طالما أنه بالإمكان تجنب